مشكلة النسخ بين متكلمي اليهودية والإسلام
(القرقساني والباقلاني نموذجا)

دكتور/ حمادة محمد محمد إبراهيم سالمان
مدرس الفلسفة الإسلامية- بقسم الفلسفة الإسلامية
كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين، سيدنا محمد ﷺ.

وبعد،،،

فإن علم الكلام من أبرز العلوم العقلية الأصيلة التي ظهرت في الإسلام، فهو الذي يمثل الفلسفة الحقيقية في الإسلام، والمعبر عن العقلية الإسلامية أصدق تعبير، وفي هذا الصدد يقول رينان: "والفرق الكلامية هي التي يجب أن يُبحث فيها عن الحركة الفلسفية في الإسلام"(١)، فقد ظهرت في هذا العلم نضارة العقل الإسلامي وحيويته، كما أنه قد حمل إبداع مفكري الإسلام وابتكاراتهم الفكرية، وكان أكثر تعبيرا عن واقع البيئة الإسلامية وروحها؛ بما ناقشه من قضايا إسلامية خالصة نبعت من بيئتهم، وأثارتها حياتهم ومواقفهم ومشكلاتهم الواقعية.

وقد تطور هذا العلم بصورة مستمرة؛ ليواكب الواقع، ويساير الظروف التي يمر بها المجتمع المسلم، وكان من أهم العوامل الرئيسة التي أسهمت في تطوره، هو الدخول في مجادلات ومناقشات ومناظرات مع أصحاب الديانات والملل الأخرى الذين كفل لهم الإسلام حق التعايش وحرية الاعتقاد.

وقد تعددت القضايا والمسائل الجدلية بين متكلمي الإسلام وأهل الكتاب، وبخاصة اليهود، وكان من أهم وأخطر تلك المسائل والقضايا الجدلية قضية النسخ، بل هي أهم القضايا الجدلية بينهما على الإطلاق؛ لأنها تتعلق بأصل الدين الإسلامي، وهو نبوة محمد ﷺ، فبثبوت نبوته ﷺ يثبت الإسلام، وبإنكار نبوته ينهدم الإسلام.

---

(١) ابن رشد والرشدية، نقله إلى العربية: عادل زعيتر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٧م، ص ١٠٦.

ولهذا فقد حرص علماء الكلام على اختلاف مذاهبهم من معتزلة وأشاعرة وماتريدية وشيعة على تناول مسألة نسخ الشرائع، ومجادلة مفكري اليهود فيها، والرد عليهم في إنكارها ونقد أدلتهم وبراهينهم على ذلك؛ لإثبات صحة نبوة محمد ﷺ.

وقد اخترت نموذجين لدراسة هذه القضية، الأول– نموذج لمتكلمي اليهود، ويمثله: القرقساني، والثاني– نموذج لمتكلمي الإسلام، ويمثله الباقلاني؛ ولذا جاء هذا البحث بعنوان "**مشكلة النسخ بين متكلمي اليهودية والإسلام (القرقساني والباقلاني نموذجا)**"

ومن أسباب اختيار هذين النموذجين:

* أن كلا المفكرين قد ظهر في بداية النضج العقلي والفكري في الديانتين.
* أنهما قد عاشا في بيئة واحدة، وهي بغداد مركز الحضارة والثقافة في تلك الفترة، والفترة الزمنية بينهما ليست طويلة، فهما متعاصران في البيئة والزمان.
* أن الباقلاني قد اطلع على حجج اليهود في إنكار النسخ، والأقرب أن تكون كتابات القرقساني هي مصدره في ذلك، بالإضافة إلى المناقشات الشفوية، وسوف يتضح هذه من خلال مناقشات الباقلاني لحجج اليهود.

منهج البحث:

اعتمدت على منهج مركب من المنهج التحليلي والنقدي والمقارن، حيث أبدأ بعرض آراء القرقساني في المسألة ثم أتبعه بعرض رد الباقلاني عليه ومناقشته ونقده له، وفي أثناء ذلك أقارن ما قاله هذان المفكران بما قاله السابقون واللاحقون إن وجد نظير لما ذكراه، لبيان مدى تأثرهما بمن قبلهما وتأثيرهما فيمن أتى بعدهما.

خطة البحث: يتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة:

تحدثت في المقدمة عن أهمية الموضوع وأسباب اختياره ومنهجي في البحث وخطة البحث، بينما خصصت **التمهيد** للحديث عن الجدل بين الإسلام واليهودية وأثره في نشأة علم الكلام وتطوره، وبواكير الجدل حول قضية النسخ بينهما، وتعريف موجز بشخصيتي البحث: القرقساني والباقلاني.

المبحث الأول– وعنوانه: "**النسخ وأبدية شريعة موسى بين القرقساني والباقلاني**"، وقد عرضت فيه اعتقاد اليهود في النسخ وبراهين القرقساني على منع نسخ شريعة موسى وأبديتها ولزومها لجميع الخلق، وأردفت ذلك بعرض مناقشة الباقلاني

لهذه البراهين ونقده لها، ثم عضدت مناقشة الباقلاني بذكر آراء معاصريه ولاحقيه؛ إذ لم يسبقه أحد في مناقشة هذه الحجج والبراهين.

المبحث الثاني– بعنوان "**دلائل نبوة محمدﷺ بين القرقساني والباقلاني**"، وقد تناولت فيه موقف القرقساني من دلائل نبوة محمد ﷺ ونقد لها وشبهاته حوله، ثم ثنيت بذكر مناقشات الباقلاني وردوده على آراء القرقساني وإجاباته على الشبهات التي أثارها حول دلائل نبوة محمد ﷺ.

أما الخاتمة فقد ضمنتها نتائج البحث وخلاصته، ثم ذيلت البحث بذكر المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها وأفدت منها في دراسة فكرة النسخ.

التمهيد:

أولا- الجدل بين المتكلمين واليهود، ونشأة علم الكلام.

إن أكبر فرق بين الإمبراطورية الإسلامية وبين أوربا التي كانت كلها على المسيحية في العصور الوسطى- وجود عدد هائل من أهل الديانات الأخرى بين المسلمين، وهذا بفضل تسامح المسلمين في حياتهم مع اليهود والنصارى وهو التسامح الذي لم يسمع بمثله في أوربا في العصور الوسطى[١].

وقد ساعد هذا التسامح والاتساع السياسي لتلك الإمبراطورية على إقامة روابط عديدة بين المسلمين وأصحاب الديانات الأخرى، فكان لزاما أن تتبارى معها، ليس فقط في ميادين القتال، ولكن في مجال الأفكار أيضا[٢]، فظهر نتيجة لهذا التسامح دراسة الملل والنحل على اختلافها[٣].

وهكذا أسهم هذا الصراع الفكري بين المسلمين وأصحاب الديانات الأخرى في نشأة علم الكلام وتطوره[٤]، وكانت نقاط الخلاف بين الإسلام والأديان السماوية من اليهودية والمسيحية من أهم مشكلات علم الكلام[٥].

وقد كان اليهود أحد أهم العناصر الحاضرة بقوة في المجتمع الإسلامي، حيث فرضت الأحوال التاريخية على اليهود: يهود الجزيرة وسوريا والعراق وإيران ومصر، أن تعيش في اتصال مع الحضارة الإسلامية[٦].

هذا الاتصال والتعايش والتسامح جعل اليهود يتحركون في مجال العلاقات الدينية بينهم وبين المسلمين منذ عهد الرسول ﷺ، فكانوا ذوي نشاط في هذا المجال، بل كان المشركون أنفسهم يلجأون إليهم من أجل تزويدهم بما يحاجون به الرسول في

---

(١) آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تعريب: محمد عبد الهادي أبو ريدة، أعد فهارسه: رفعت البدراوي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١/ ٧٥، ٣٨٤.

(٢) جورج فايدا، مقدمة للفكر اليهودي في العصر الوسيط، ترجمة: د. علي سامي النشار، عباس الشربيني، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ص ٦٦.

(٣) آدم متز، الحضارة الإسلامية، ١/ ٧٥.

(٤) د. أحمد صبحي، في علم الكلام، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ١/ ٣٩، د. علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، الطبعة التاسعة، ١/ ٧٠.

(٥) د. محمد صالح محمد، أصالة علم الكلام، دار الثقافة، ١٩٨٧م، ص ٨.

(٦) فايدا، مقدمة للفكر اليهودي، ص ٦١.

زعمهم، وتناولت مجادلاتهم مسائل تدور حول الذات الإلهية وصفاتها والنبوة والملائكة والدين الحق[١].

فالإسلام لما التقى اليهودية، اختلف معها منذ البداية في نقاط كثيرة، كانت موضع نقاش وجدال بين الفريقين، وصارت من أهم موضوعات علم الكلام فيما بعد، وهذه المسائل هي[٢]:

١- إنكار اليهود نبوة عيسى ومحمد عليهما السلام، وكانت هذه من أول وأهم نقاط الجدال بين المسلمين واليهود.

٢- وقد لزم عن هذا الإنكار مشكلة كلامية، وهي **مشكلة النسخ** [موضوع بحثنا]، إذ أنكر اليهود أن يأتي نبي من بعد موسى ينسخ شريعته[٣]، وقد ناقش المسلمون هذه المسألة نقاشا لطيفا من الناحية العقلية، وانتهوا إلى أن النسخ ضرورة إنسانية لابد منها كي يتوافق الدين مع تطور الحياة الإنسانية[٤].

٣- التشبيه والتجسيم.

٤- القول بالرجعة.

وهذه المسائل والقضايا الأساسية في الجدل بين المسلمين واليهود قد جمعها الشهرستاني بقوله: "ومسائلهم تدور على جواز النسخ ومنعه، وعلى التشبيه ونفيه، والقول بالقدر والجبر، وتجويز الرجعة واستحالتها"[٥].

وهكذا يتضح لنا أن علم الكلام قد نشأ نشأة مرتبطة بالمشكلات الواقعية، فناقش مشكلات نبعت في البيئة الإسلامية، وكان في تطوره أيضا مرتبطا إلى حد كبير بواقع المسلمين الذي بدأ يواجه الكثير من المشكلات الأكثر تعقيدا من المشكلات الأولى، وربما يرجع ذلك إلى دخول الكثير من التيارات الدينية والثقافية إلى العالم

---

(١) يحيى هاشم فرغل، عوامل وأهداف نشأة علم الكلام في الإسلام، مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، ص ١٥٩، ١٦١.

(٢) د. محمد صالح، أصالة علم الكلام، ص ١١٣- ١١٤، مدخل إلى علم الكلام، دار قباء للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ص ٨٣، د. أحمد صبحي، في علم الكلام، ١/ ٣٩، ٤٨، د. النشار، نشأة الفكر، ١/ ٦٤ وما بعدها، يحيى هاشم فرغل، عوامل وأهداف نشأة علم الكلام، ص ١٦٢ وما بعدها.

(٣) د. أحمد صبحي، في علم الكلام، ١/ ٤٢.

(٤) د. النشار، نشأة الفكر، ١/ ٦٧، د. محمد صالح، مدخل إلى علم الكلام، ص ٨٦.

(٥) الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق : محمد سيد كيلاني، دار المعرفة- بيروت، ١٤٠٤ه ، ١/ ٢١١.

الإسلامي، ودخلت معظم هذه التيارات في صراع مع الإسلام، حيث أثارت الأديان المخالفة الكثير من المشكلات الدينية، وهاجمت الإسلام هجوما لا هوادة فيه[١].

*** أثر المتكلمين في نشأة الفكر العقلي لدى اليهود:**

لم يكن لليهود قبل الإسلام تاريخ فكري أو أصالة عقلية أو فلسفية، كانوا في الأرض أشتاتا، ليس ثمة رباط عقلي أو فكري، سوى إيمانهم بالتوراة[٢]، ولم تدع اليهودية أيضا إلى قيام فلسفة عقلية، وليس في التوراة بذور مذهب فلسفي أو ميتافيزيقي، إنما كانت اليهودية وكتبها المقدسة إعلانا عن مذهب ديني بحت، خاو من النظر العقلي[٣].

غير أن اتصال اليهود بمتكلمي المسلمين ترك فيهم أثرا كبيرا وغيَّر نظرتهم تجاه الفكر العقلي، فرحب مذهب القرائين بمذهب المتكلمين المعتزلة ترحيبا عظيما، أعظم مما فعل للأصل الذي انفصل عنه، وهو التلمود[٤]، فكان القراؤون أول من ألقوا في اليهودية بأول مذهب لاهوتي متسق وعقلي، ويؤيده النظر الفلسفي، وكانوا أثرا من أثار المعتزلة، لقد اتخذ اليهود القراؤون المعتزلة مثالا لهم، واتخذوا اسم المتكلمين وسما لهم[٥].

وهذه الحقيقة التي تثبت أثر متكلمي المعتزلة في الفكر العقلي اليهودي قد اعترف بها أحد أعلام اليهود، وهو موسى بن ميمون، حيث يذكر أن ما نجده من الكلام في معنى التوحيد وما يتعلق بهذا المعنى لبعض الجاؤنيين وعند القرائين، أمور أخذوها عن المتكلمين من الإسلام، وخصوصا المعتزلة[٦].

وقد أكد "فيدا" هذا المعنى أيضا، حيث ذهب إلى أنه من الوهم محاولة فهم الفكر اليهودي العربي وتقييم معناه العقائدي والتاريخي بدون شيء من معرفة التربة

---

(١) د. محمد صالح، مدخل إلى علم الكلام، ص ٨٢.

(٢) د. النشار، نشأة الفكر، ١/ ٦٤.

(٣) د. النشار، نشأة الفكر، ١/ ٧١.

(٤) فايدا، مقدمة للفكر اليهودي، ص ٨٥.

(٥) د. النشار، نشأة الفكر، ١/ ٨٠، David Sklare, Mu'tazılı trends in Jewish theology - a Brief Survey, İslâmî İlimler Dergisi, Yıl ١٢, Cilt ١٢, Sayı ٢, Güz ٢٠١٧, p: ١٤٥- ١٤٦.

(٦) موسى بن ميمون، دلالة الحائرين، عارضه بأصوله وترجم نصوصه وقدم له: د. حسين آتاي، مكتبة الثقافة الدينية، ١/ ١٨٠، وانظر:

Ben Shammai, Jewish thought in Iraq in the ١٠th century, Judaeo Arabic studies, p: ٢٥.

التي ضرب فيها بجذوره، أي البيئة الإسلامية[١]، ويرى أن فهم الفكر اليهودي لن يكتمل إلا بالاطلاع على ثلاثة فروع أو مجالات إسلامية: الأول- الفكر الكلامي ممثلا في مذهب المعتزلة، الثاني- الزهد والتصوف، الثالث- الفلسفة الحقيقية[٢]، فهناك إذا تواز أساسي وصلة مباشرة بين تطور الفكر العقلي اليهودي والفكر الإسلامي[٣].

ثانيا- بواكير الجدل بين متكلمي الإسلام واليهودية حول النسخ:

اتضح لنا مما سبق أن قضية النسخ وما يتصل بها من إثبات النبوات كانت عاملا أساسيا ومهما من عوامل نشأة علم الكلام وتطوره في الإسلام، فهي القضية التي أثيرت بحدة وشراسة بين اليهود والمسلمين، كما كانت بين اليهود والمسيحيين لقرون طويلة أيضا[٤].

وقد حفل الفكر الكلامي في الإسلام بالعديد من نماذج الجدل والمناقشة حول هذه القضية قبل الباقلاني ت: ٤٠٣هـ، ولكنها لم تكن على نحو مفصل كما هو الحال عند الباقلاني، ومن ذلك:

١- المناظرة التي جرت بين إبراهيم بن سيار النظام المعتزلي ت: ٢٣١هـ ويسَّا بن صالح اليهودي[٥].

٢- الناشئ الأكبر المعتزلي ت: ٢٩٣هـ، حيث ذكر مجموعة من الحجج في نسخ الشريعة اليهودية، يظهر فيها تأثره بالنظام[٦].

٣- مناظرات حدثت بين المسعودي المؤرخ المعتزلي ت: ٣٤٦هـ وعلماء اليهود، أشار المسعودي إليها دون أن يذكر مضمونها[٧].

---

(١) فايدا، مقدمة للفكر اليهودي، ص ٦٢.

(٢) فايدا، مقدمة للفكر اليهودي، ص ٦٨، ٧٧، ٧٩.

(٣) Ben Shammai, Jewish thought in Iraq in the ١٠th century, p: ٢٣.

(٤) Camilla Adang, Muslim Writers on Judaism and the Hebrew Bible From Ibn Rabban to ibn Hazm, Nijmegen, ١٩٩٣, p: ١٤١, Ben Shammai, Jewish thought in Iraq in the ١٠th century, p: ٢٥.

(٥) هذه المناظرة أوردها الأب لويس شيخو اليسوعي تحت عنوان "نبذة ثانية في نسخ الشرائع"، انظر: مقالات دينية قديمة لبعض مشاهير الكتبة النصارى، مطبعة الآباء اليسوعيين- بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٢٠م، ص ٦٨- ٧٠، Ben Shammai, Jewish thought in Iraq in the ١٠th century, p: ٢٦.

(٦) see: Camilla Adang, Muslim Writers on Judaism and the Hebrew Bible, p: ٢٥٠,

(٧) التنبيه والأشراف، عني بتصحيح: عبد الله إسماعيل الصاوي، مكتبة الصاوي للطبع والنشر، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م، ص ٩٩.

ونلاحظ في النماذج السابقة أنها نماذج اعتزالية تبرهن على فضل هذه الفرقة ودورها العظيم وأثرها الكبير في الفكر الإسلامي عامة، والفكر الكلامي خاصة، وتبرز دورها في الدفاع عن الإسلام وعن صدق الأنبياء عموما، من خلال مجادلة اليهود والرد عليهم في إنكار نسخ الشرائع.

ثالثا– التعريف بشخصيتي البحث:

أ– القرقساني:

هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن صموئيل القرقساني، لقبه مشتق من قرقسيا على مقربة من بغداد، عالم قرائي، بل هو أعظم مفكر قرائي في القرن العاشر الميلادي، كان ملما بصورة جيدة بالأدب العربي وعلم الكلام الإسلامي، وتميز باستخدام العقل والنظر في علم الكلام اليهودي والفقه، وأعماله الأساسية مؤلفان: الأول– كتاب "الأنوار والمراقب"، وقد تعرض في ثناياه للرد على المسلمين والمسيحيين، الثاني– كتاب "الرياض والحدائق"[١]، وقد تأثر بالمعتزلة في فكره، شأنه في ذلك شأن فرقته القرائية[٢]، ويكاد يكون كتابه "الأنوار والمراقب" كتابا معتزليا خالصا[٣].

ب– الباقلاني (٣٣٨ – ٤٠٣ ه = ٩٥٠ – ١٠١٣ م)

هو محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر القاضي المعروف بابن الباقلاني، المتكلم على مذهب الأشعري من أهل البصرة سكن بغداد وكان ثقة، فأما علم الكلام فكان أعرف الناس به وأحسنهم خاطرا وأجودهم لسانا وأوضحهم بيانا وأصحهم عبارة، وله التصانيف الكثيرة المنتشرة في الرد على المخالفين من الرافضة والمعتزلة واليهود والمسيحيين وغيرهم، منها: التمهيد، الإنصاف، إعجاز القرآن، توفي سنة ٤٠٣هـ[٤].

ونستنتج من الترجمتين السابقتين الموجزتين ما يلي:

---

(١) encyclopaedia judaica, Editor in Chief :Fred Skolnik, Thomson Gale USA, Second Edition, ١٩٤٥, ١٢/١٨٦, ١١/٧٩٠, encyclopedia of religion, ٨/ ٥٠٨٥, David Sklare, Mu'tazılı trends in Jewish theology - a Brief Survey, p: ١٥٨.

(٢) David Sklare, Mu'tazılı trends in Jewish theology p: ١٥٧- ١٥٨.

(٣) د. النشار، نشأة الفكر، ١/ ٨٢.

(٤) ابن عساكر، تبيين كذب المفتري، دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ، ص ٢١٧.

* أن كلا المفكرين كان ذا شأن عظيم ومنزلة كبيرة في مذهبه، القرقساني في المذهب القرائي في صورته الاعتزالية، والباقلاني في المذهب الأشعري.

* أنهما ينتميان إلى بيئة واحدة، هي بغداد، حاضرة الثقافة ومركز العلم في ذلك الوقت.

* أنهما عاشا في قرن واحد هو القرن الثالث الهجري/ العاشر الميلادي، وإن كان الباقلاني قد ولد متأخرا عن القرقساني(١).

وقد ذهب أحد الباحثين اليهود إلى أن محتوى ومكونات الجدل الديني بين اليهود والمسلمين قد تشكل بصورة أساسية في العراق خلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين(٢).

* أن لهذين المفكرين آراء في الرد على المخالفين، فقد ضمن القرقساني كتابه "الأنوار" ردودا ونقدا لآراء المسيحيين والمسلمين، وكذا الباقلاني ضمن كتابه "التمهيد" ردودا على آراء المسيحيين واليهود وغيرهما.

وقد ذهب نفر من الباحثين إلى أن هناك تشابها كبيرا بين براهين القرقساني وحججه التي احتج بها في إنكار النسخ وموقفه من نبوة محمد ﷺ وبين حجج اليهود التي رد عليها الباقلاني في كتاب "التمهيد"(٣)، وهذا البحث هو محاولة للكشف عن هذا الافتراض من خلال عرض آراء القرقساني في النسخ والنبوة، ومناقشة الباقلاني لهاتين المسألتين.

---

(١) لا أستطيع تحديد الفترة الزمنية بشكل قاطع، لأن المصادر لم تذكر تاريخ ولادة القرقساني ولا تاريخ وفاته، وكل ما هنالك أنها تذكر أنه كان مبرزا في الفترة من ٩٣٠- ٩٤٠ ميلادية، والباقلاني قد ولد ٩٥٠ ميلادية.

(٢) Ben Shammai, Jewish thought in Iraq in the ١٠th century, p: ٢٧.

(٣)see: Robert Brunschvig, L'argumentation d'un theologien musulman du X' siecle contre le Judaisme, Homenaje aMillas- vallicrosa, Barcelona, ١٩٥٤, Vol ١,, p: ٢٤٠, Camilla Adang, Muslim Writers on Judaism and the Hebrew Bible From Ibn Rabban to ton Hazm, p: ١٥٩.

المبحث الأول– النسخ[١] وأبدية شريعة موسى بين القرقساني والباقلاني

المطلب الأول– موقف اليهود من النسخ حسب المصادر اليهودية والإسلامية

يعتقد اليهود أن شريعتهم لا تنسخ، وليس بعدها شريعة أبدا، يقول موسى بن ميمون: "قاعدة شريعتنا أنه لا يكون غيرها أبدا، فلذلك بحسب رأينا، لم تكن ثم شريعة، ولا تكون غير شريعة واحدة، وهي شريعة سيدنا موسى"[٢]، ويقول ابن كمونة: "واعتقدوا [أي: اليهود] أن هذه الشريعة لا تنسخ ولا تبدل بغيرها؛ لنصوص كثيرة جاءت في التوراة دالة على ذلك، ولتواتر الأمة به، ودعواهم بأنه معلوم بالضرورة من دين موسى عليه السلام"[٣].

فاليهود يدعون أن الشريعة لا تكون إلا واحدة، ابتدأت بموسى عليه السلام وتمت به، فلم تكن قبله شريعة إلا حدود عقلية وأحكام مصلحية؛ ولذا لم يجيزوا النسخ، فقالوا : لا يكون بعد موسى شريعة أصلا[٤].

والسبب الذي دعا اليهود إلى رفض النسخ هو إنكارهم وجود نبي بعد موسى عليه السلام من غير بني إسرائيل، يأتي بشريعة جديدة غير شريعة التوراة، فاليهود كما يذكر ابن القيم قد جعلوا هذه الشبهة ترسا لهم في جحد وإنكار نبوة محمد ﷺ[٥].

فإنكار اليهود لنبوة الأنبياء بعد موسى عليه السلام من غير بني إسرائيل على الأخص قد دفعهم إلى اختراع أصل وقاعدة يبنون عليهم اعتقادهم، ويشيدون عليها

---

(١) النسخ في الاصطلاح هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بخطاب آخر، على وجه لولاه لاستمر الحكم المنسوخ. انظر: الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق وتعليق: د. محمد يوسف، علي عبد المنعم، مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م، ص ٣٣٩، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين، تحقيق وتقديم: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، ص ٥٨٤، الآمدي، أبكار الأفكار في أصول الدين، تحقيق: د. أحمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ٤/ ١٤٠.

(٢) موسى بن ميمون، دلالة الحائرين، ٢/ ٤١٢، وانظر: سعديا الفيومي، الأمانات والاعتقادات، بدون بيانات، ص ١٢٨.

(٣) ابن كمونة، تنقيح الأبحاث للملل الثلاث: اليهودية– المسيحية– الإسلام، دار الأنصار، الطبعة الثانية، ص ٢٧.

(٤) الشهرستاني، الملل والنحل، ١/ ٢١١.

(٥) ابن القيم، الضوء المنير على التفسير، جمعه: علي الحمد المحمد الصالحي، مؤسسة النور، الرياض ، ٢/ ٨٤.

فكرهم، ألا وهي عدم جواز النسخ، يقول القاضي عبد الجبار: "الكلام في نسخ الشرائع، والسبب الداعي إليه هو أن اليهود أنكروا نبوة المسيح والمصطفى عليهما السلام"[١].

وقد ذكر الباقلاني وتابعه في ذلك مفكري الإسلام أن اليهود قد افترقوا بشأن قضية النسخ إلى فرقتين: الأولى- الشُمعنية، وتزعم أن نسخ الشرائع وإرسال نبي بعد موسى عليه السلام لنسخ شريعته جائز من طريق العقل، ممنوع من جهة السمع؛ لأن التوراة قد اشتملت على نصوص تمنع نسخ شريعة موسى، الثانية- العنانية، وقد زعمت أن نسخ الشرائع محال من جهة العقل والسمع معا[٢].

وقد ترتب على موقف اليهود من إنكار النسخ أمران: الأول- القول بأبدية شريعة موسى ودوامها ولزومها لجميع الخلق إلى يوم القيامة. الثاني- إنكار نبوة محمد ﷺ وغيره من الأنبياء بعد موسى عليه السلام، وهو موقف القرقساني.

بينما نتج عن موقف المسلمين من القول بجواز النسخ أمران مضادان للأمرين السابقين: الأول- القول بعدم أبدية شريعة موسى، وأنها منسوخة بشريعة الإسلام. الثاني- إثبات صحة نبوة محمد ﷺ وغيره من الأنبياء بعد موسى عليه السلام، وهو موقف الباقلاني.

المطلب الثاني- براهين أبدية شريعة مواسى بين القرقساني والباقلاني

يرى القرقساني أن شريعة موسى عليه السلام لا تنسخ أبدا، بل هي دائمة ولازمة لجميع الخلق إلى قيام الساعة، فليس بعدها شريعة.

وقد افتتح القرقساني حديثه عن أبدية شريعة موسى بالتأكيد على عمومها وشمولها، فرد على من زعم أن كل قوم متعبدون بما في أيديهم من الشرائع، وأن التوراة خاصة باليهود فقط، وهي مقولة **أبي** عيسى الأصبهاني اليهودي[٣]، فأبطل هذه

---

(١) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٧٦، وانظر: الآمدي، غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: د. حسن الشافعي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، ٢٠١٠م، ٣٤١.

(٢) الباقلاني، التمهيد صححه ونشره: الأب: رتشرد يوسف مكارثي، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٧م، ص ١٦٠، وانظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٧٦، ابن حزم، الفصل، ١/ ١٧٩، الآمدي، أبكار الأفكار، ٤/ ٦٧، غاية المرام، ٣٤١، الشهرستاني، الملل والنحل، ١/ ٢١٤ وما بعدها.

(٣) تنسب إليه فرقة العيسوية التي تعتقد بصحة نبوة عيسى ومحمد عليهما السلام، ولكن إلى قومهما فقط، ولم يرسلا بتبديل شريعة موسى عليه السلام.انظر:الباقلاني، التمهيد،ص١٦١، الشهرستاني،الملل والنحل،١/ ٢١٥،الآمدي،غاية المرام، ص٣٤١.

المقولة بأنه لو كان الخالق تعالى قد خص كل قوم بتعبد ما أو بشريعة ما، لمنع غيرهم من الدخول معهم فيها، والحق أنه لم يمنع أحدًا من الدخول فيما تعبد به من التوراة وفرائضها، بل قد دخل في ذلك خلق كثير، كما أن الله تعالي قد وعد بالثواب الجزيل لمن دخل في الدين وعمل بفرائض التوراة من الغرباء والأجنبيين، إذ يقول : "شَرِيعَةٌ وَاحِدَةٌ وَحُكْمٌ وَاحِدٌ يَكُونُ لَكُمْ وَلِلْغَرِيبِ النَّازِلِ عِنْدَكُمْ"(١)(٢)، فلو كان ذلك غير لازم ولا واجب على الأجنبي، لم يكن محمودا ولا مثابا على اتخاذه(٣).

فهذه الأدلة من وجهة نظر القرقساني تدحض مقولة أن كل قوم متعبدون بما في أيديهم، وتؤكد أن الشريعة اللازمة لجميع الخلق منذ عصر موسى إلى آخر الدهر هي شريعة موسى التي هي التوراة، وذلك يوجب أن الخلق بأسرهم متعبدون بالتوراة وبفرائضها(٤)، وهذا ينتج عنه القول بأن اليهودية ديانة عالمية(٥).

وبعد أن أثبت القرقساني عمومية توراة موسى وعالميتها وأن جميع الخلق متعبدون بها، انتقل إلى التدليل والبرهنة على أبديتها ولزومها إلى قيام الساعة، ببراهين كتابية وأخرى عقلية.

أولا– البراهين الكتابية وموقف الباقلاني منها:

يدلل القرقساني على لزوم التوراة لجميع الخلق، وأن شريعة موسى أبدية ولازمة أبد الدهر ولا يجوز نسخها بأدلة وبراهين من التوراة نفسها، منها:

البرهان الأول– قول موسى عليه السلام: "وَلَيْسَ مَعَكُمْ وَحْدَكُمْ أَقْطَعُ أَنَا هذَا الْعَهْدَ وَهذَا الْقَسَمَ، بَلْ مَعَ الَّذِي هُوَ هُنَا مَعَنَا وَاقِفًا الْيَوْمَ أَمَامَ الرَّبِّ إِلهِنَا، وَمَعَ الَّذِي لَيْسَ هُنَا مَعَنَا الْيَوْمَ"(٦)(٧).

فأخبر أن هذا العهد، الذي هو عهد التوراة، لم يقطعه مع آل إسرائيل فقط، بل مع من لم يكن موجودا هناك، وهم سائر الخلق، فقوله "من ليس موجودا هاهنا" يدل

---

(١) سفر العدد، ١٥: ١٦.

(٢) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٨٤– ٢٨٥.

(٣) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩١.

(٤) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٨٥ وما بعدها.

(٥)Camilla Adang, Muslim Writers on Judaism, p: ١٤٩

(٦) سفر التثنية، ٢٩: ١٤– ١٥.

(٧) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٠.

على أنه موجود في موضع آخر، وأولادهم يخرجون منهم، فليسوا هم المرادين بالخطاب، فعلم من ذلك أنه إنما قصد سائر الخلق الذين هم موجودون في مواضع أخر(١).

البرهان الثاني– قول موسى عليه السلام "جَمِيعَ مَا أَمَرَكُمْ بِهِ الرَّبُّ عَنْ يَدِ مُوسَى، مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي أَمَرَ فِيهِ الرَّبُّ فَصَاعِدًا فِي أَجْيَالِكُمْ"(٢)، فقوله (أجيالكم) أي: بلا انقطاع ولا نهاية إلى أن ينقضي العالم، فهذا برهان على أن التوراة لا تنسخ ولا تبطل، وأنها لازمة إلى انقضاء العالم(٣).

البرهان الثالث– قوله في السبت "فَيَحْفَظُ بَنُو إِسْرَائِيلَ السَّبْتَ لِيَصْنَعُوا السَّبْتَ فِي أَجْيَالِهِمْ عَهْدًا أَبَدِيًّا. هُوَ بَيْنِي وَبَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلاَمَةٌ إِلَى الأَبَدِ"(٤)، فأخبر أن السبت وحفظه والعطلة فيه لازم للدهر(٥).

وهذا البرهان قد ذكره سعديا الفيومي(٦)، فربما أفاده القرقساني منه.

البرهان الرابع– قوله "فَرِيضَةً دَهْرِيَّةً فِي جَمِيعِ مَسَاكِنِكُمْ فِي أَجْيَالِكُمْ"(٧)، فهذا القول يتضمن ثلاثة أشياء تدل على التأبيد، الأول– شرط الدهر، الثاني– في جميع مساكنكم، الثالث– في أجيالكم، وهذا في غاية التأكيد(٨).

ويستنتج القرقساني من هذه الأمور الثلاثة التي تدل على التأبيد أن شريعة موسى قابلة للتطبيق بصفة عالمية، فهي ديانة عالمية(٩).

البرهان الخامس– أن "ملاخي" عليه السلام الذي هو خاتم النبيين من وجهة نظر القرقساني يقول: "اذكروا شريعة موسى عبدي التي أمرته بها في حوريب على كل إسرائيل الفرائض والأحكام، هاأنا ذا أرسل إليكم إيليا النبي قبل مجيء يوم الرب

---

(١) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٠– ٢٩١.

(٢) سفر العدد، ١٥: ٢٣.

(٣) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٣.

(٤) سفر الخروج، ٣١: ١٦– ١٧.

(٥) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٣.

(٦) الأمانات والاعتقادات، ص ١٢٨، وانظر: **Camilla Adang**, Muslim Writers on Judaism and the Hebrew Bible, p: ١٥٠

(٧) سفر اللاويين، ٢٣: ٢١، ٣١، ٣: ١٧.

(٨) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٣.

(٩) **Camilla Adang**, Muslim Writers on Judaism and the Hebrew Bible, p: ١٥٠

اليوم العظيم المخوف"[١]، فأمر بحفظ التوراة وإقامة فرائضها إلى يوم القيامة، ولم يذكر هو ولا غيره من الأنبياء أن الله جل وعز يشرع شريعة، أو يأمر بفرض غير التوراة وفرائضها[٢].

وهذا النص نجده عند سعديا الفيومي أيضا في برهنته على عدم نسخ شريعة موسى[٣].

البرهان السادس– أن جلاء بني إسرائيل من أرضهم وزوال ملكهم ودولتهم إنما كان سببه تركهم فرائض التوراة، وقد أخبرهم الله على لسان أنبيائه أن رجوع دولتهم وملكهم ومجيء مسيحهم إنما يكون بالرجوع والتوبة، وهذا إنما يكون مما كان قد تركوه من فرائض التوراة، وهذا يضاد قول المسلمين بأن شريعة التوراة قد نسخت وأبطلت، ووجب اتخاذ واتباع غيرها[٤].

فعلماء اليهود استنتجوا من ذلك أن دولتهم ستكون ما دامت السموات والأرض، ومن ثم فإن شرائعها ستكون ما قامت السماء والأرض، أي أنها أبدية[٥].

ويخلص القرقساني من كل ما سبق إلى أن فرض التوراة لا محالة لازم وواجب على جميع الخلق كافة منذ بعث الله موسى إلى آخر الدهر، ومن خالف هذا القول، فقد خالف العقل والسمع جميعا[٦].

والملاحظ في مجمل براهين القرقساني أمران: الأول– أنها تثبت عموم الخطاب بشرائع التوراة لجميع الخلق، أي: عالمية هذه الشريعة، الثاني– أن هذه الشرائع لازمة ومؤبدة إلى قيام الساعة، وهذا يبطل نسخها أو تبديلها، بالإضافة إلى إفادته بعض البراهين من سعديا الفيومي.

---

(١) سفر ملاخي، ٤: ٤– ٥.

(٢) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٣.

(٣) الأمانات والاعتقادات، ص ١٢٨، وانظر: **Camilla Adang,** Muslim Writers on Judaism and the Hebrew Bible, p: ١٥٠

(٤) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٧.

(٥) سعديا الفيومي، الأمانات والاعتقادات، ص ١٢٨.

(٦) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩١.

مناقشة الباقلاني براهين القرقساني:

يرى الباقلاني أن النصوص التي يستنتج منها اليهود وجوب منع النسخ، ومن ثم التكذيب بكل من دعا إلى نسخ شريعة موسى وتبديلها[١]، مردودة بما يلي:

١- أن هذه الأخبار والنصوص التي نقلوها عن موسى قد لا تكون صحيحة[٢]، وهو رد يشبه ما ذكره معاصره القاضي عبد الجبار المعتزلي[٣]، وقد تابعهما في ذلك بعض المتأخرين من المتكلمين[٤].

وسبب تشكيك الباقلاني وغيره من المسلمين في صحتها راجع إلى أنه ربما تصرف اليهود في الترجمة، فمن المعلوم أن موسى عليه السلام كان عبراني اللسان، وأن ما نقلوه عنه ليس بصورة ما أورده، وإنما ينقلون كلام موسى ويترجمونه وينقلونه من لغة إلى أخرى، والغلط والتحريف يدخل في النقل كثيرا، فلم تجب الضرورة بصحة ما نقلوه وفسروه[٥]، فلا يمكن الاحتجاج بظاهر هذه النصوص، سيما ومن المجوز أن يكون المترجم قد أخل بقرينة كانت معها، فلم يفسرها[٦].

يضاف إلى ذلك أن أولى الأعصار بإظهار هذه النصوص والاحتجاج بها عصر النبي ﷺ، ومعلوم أن الجاحدين من اليهود لنبوة محمد ﷺ لم يألوا جهدا في رد نبوته، فلو كان في التوراة نص صحيح في تأبيد شريعة موسى؛ لأظهروه، ولتوفرت دواعيهم على نقلهم، فلما لم يظهروه في زمن عيسى ومحمد عليهما السلام، استبان بذلك أن ذلك مما اخترعه نابغتهم[٧].

ومما يؤكد عدم صحة هذه الأخبار المفيدة للتأبيد من وجهة نظر اليهود، أن صحتها تستلزم عدم ظهور المعجزات على يد عيسى ومحمد عليهما السلام، والحال أنه قد ظهرت على يديهما المعجزات، فدل ذلك على كذب هذا الخبر[٨].

---

(١) الباقلاني، التمهيد، ص ١٧٦.

(٢) الباقلاني، التمهيد، ص ١٧٦، الجويني، الإرشاد، ص ٣٤٣، الآمدي، أبكار الأفكار، ٤/ ١٣٩.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص ٥٨٠.

(٤) انظر: الجويني، الإرشاد، ص ٣٤٣.

(٥) الباقلاني، التمهيد، ص ١٨١، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٨١.

(٦) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٨١.

(٧) الجويني، الإرشاد، ص ٣٤٤.

(٨) الجويني، الإرشاد، ص ٣٤٣.

٢- أنه على فرض صحة هذه الأخبار، فإنه لا يراد بها نفي النسخ على كل حال ولزوم العمل بشريعته، إذا ظهرت الأعلام على يد من يدعو إلى نسخها وتبديلها، فيكون المراد بالخبر التأبيد واللزوم ما لم يبعث الله نبيا تظهر المعجزات على يده يدعو إلى نسخ شريعة موسى وتبديلها؛ لأنه قد قُيِّد في العقل وجوب تصديق من ظهرت الأعلام على يده، والمصير إلى حكم قوله[١]، فإذا بعث الله نبيا مؤيدا بالمعجزات، يدعي نسخ الشرائع، وجب تصديقه، فيكون مراد موسى من هذه الأخبار أن شريعته لا تنسخ على يدي من لا معجز معه[٢]، فلا مانع من أن يكون ذلك مشروطا بعدم ظهور نبي آخر، ويكون هو المراد باللفظ[٣].

ولذا لا يجوز تأويل هذه الأخبار بأن موسى أراد أن شريعته لا تنسخ على يدي من معه معجز، فإن ذلك مما لا يجوز أن يكون قد أراده موسى عليه السلام؛ لأن ذلك يقدح في نبوته، ويكون لأمته أن يقولوا: فلم وجب اعتقاد نبوتك والانقياد لك، وقد جوزنا أن يكون ههنا صاحب معجزة، لا يلزمنا متابعته والاعتقاد لنبوته والانقياد له، وإذا كان الأمر بهذه الصفة، فلا وجه للأخذ بظاهر هذه الأخبار لو ثبت صحتها، سيما وقد ثبتت نبوة محمد ﷺ بالأدلة القاطعة، فيجب أن يتأول؛ لأن كلام الأنبياء لا يجوز أن يتناقض، وتأويله هو أن شريعتي لا تنسخ على يدي من لا معجز معه[٤].

وهذان الوجهان قد وجدنا لهما أثرا عند الجويني والآمدي[٥]، فلعلهما قد تأثرا فيهما بالباقلاني.

٣- أن الله تعالى لا يبطل الحجج بعضها ببعض، ولا يقلب العلوم، ولا يغير حقائق الأمور، وهذا ثابت عند المسلمين واليهود على السواء، فلو كان موسى عليه السلام قد جاء بمنع نسخ شريعته، لم يجز أن يُظهر الله المعجزات على يد من يدعو إلى نسخها وتبديلها، وفي ثبوت نقل المسلمين القرآن وغيره من المعجزات دليلٌ على كذب مدعي أن موسى عليه السلام قد منع نسخ شريعته[٦].

---

(١) الباقلاني، التمهيد، ص ١٧٦- ١٧٧.

(٢) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٨١.

(٣) الآمدي، أبكار الأفكار، ٤/ ١٣٩، غاية المرام، ص ٣٥٨.

(٤) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٨٠- ٥٨١.

(٥) الجويني، الإرشاد، ص ٣٤٣- ٣٤٤، الآمدي، أبكار الأفكار، ٤/ ١٣٩، غاية المرام، ص ٣٥٧- ٣٥٨.

(٦) الباقلاني، التمهيد، ص ١٨٢- ١٨٣.

٤- وأما استدلال القرقساني بأن الوعد برجوع ملك بني إسرائيل فيه دليل على أبدية التوراة وعدم جواز نسخها، فاستدلاله غير صحيح، وليس فيه دليل على أن الشريعة التي أمر بطاعته في العمل بها لا تنسخ؛ لأن الإنسان قد يقول مثل هذا، ثم ينسخ الفعل، ويُديم ما ضمنه على الطاعة فيه قبل نسخه، وإنما لم يثبت ملك بني إسرائيل؛ لأنهم في حياة موسى وبعد وفاته حرفوا وبدلوا، فزال ملكهم، إذ كان فيه المبيح بالعدو في السبت، وغير ذلك من ضروب عصيانهم له[١].

-ادعاء والرد عليه:

يذكر الباقلاني أن اليهود قد يدعون أن هذه الأخبار المفيدة للتأبيد معلومة بالضرورة[٢]، ولكنه يصف هذا الادعاء بالكاذب؛ ويبطله من عدة وجوه[٣]:

الأول- أنها لو كانت معلومة بالضرورة لدى اليهود، لوجب أن تكون معلومة بالضرورة لدى المسلمين، كما علموا بالضرورة وجود موسى عليه السلام، ولكن المسلمين لم يعلموا ذلك جملة ولا تفصيلا، فدل على كذب ادعاء اليهود بأن شريعتهم مؤبدة.

الثاني- أنه لو فرض أن المسلمين قد عملوا ذلك ضرورة، لوجب أن يكونوا - مع كثرة عددهم وامتناع التراسل بينهم - كاذبين في قولهم "إنهم غير عالمين بدعوى التأبيد على الضرورة "، ولو جاز عليهم الكذب فيما علموه ضرورة ، لجاز عليهم الكذب على غيرهم، ولجاز أن يكونوا كذبة في سائر ما نقلوه، ولجاز مثل هذا على سائر الأمم وأهل الملل، وهذا يبطل التواتر جملة.

الثالث- أن المسلمين لا يعلمون ضرورة أن موسى عليه السلام قال هذه الأقوال التي تفيد التأبيد، فضلا عن علمهم بمراده بها، لأن العلم بمراده بالقول، إنما هو فرع للعلم بوجود القول، والمسلمون لا يعلمون أن موسى قال هذه الأقوال جملة، فكيف يدعى عليهم العلم بمراده فيها ضرورة.

---

(١) الباقلاني، التمهيد، ص ١٨٠.

(٢) انظر: ابن كمونة، تنقيح الأبحاث، ص ٢٧، ومن الملاحظ أن الباقلاني يذكر بعض آراء اليهود، ولكنها لم تُذْكَر في المصادر اليهودية في تلك الفترة، فأقوم بتوثيقها من مصادر المتأخرين، مثل: موسى بن ميمون، وابن كمونة، ومصدر الباقلاني في معرفة هذه الآراء إنما هو المناقشات الشفوية. انظر: **Camilla Adang**, Muslim Writers on Judaism and the Hebrew Bible, p: ١٥٩

(٣) الباقلاني، التمهيد، ص ١٧٧- ١٧٩، وانظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٨٠.

ثانيا- البراهين العقلية وموقف الباقلاني منها:

لم يكتف القرقساني بحشد الأدلة والبراهين الكتابية التي تدل على أبدية شريعة موسى ومنع نسخها، بل تعدى ذلك إلى وضع أدلة عقلية تؤكد رأيه وتعضد براهينه الكتابية، ومن هذه البراهين العقلية:

البرهان الأول: يرى القرقساني أن إثبات النسخ يؤدي إلى تحول الحق والحكمة إلى النقيض، وهو محال[١].

مناقشة الباقلاني:

يجيب الباقلاني عن هذا البرهان بما يلي:

* أن هذا الدليل يكون صحيحا، إذا كان النهى عن نفس المأمور به قبل امتثاله على وجه ما أمر به"، وهذا لا ينطبق على النهى عن نفس ما أمر به بعد فعله، لأن مثله الذي كان من سبيله أن يقع بعده هو غيره، والنهى عن غير الشيء في غير وقته لا يكون نهيا عنه في وقته[٢].

فنجد الباقلاني هنا يفرق بين الأمر بالشيء والنهى عنه قبل فعله، فهذا لا يصح، أما الأمر بالشيء والنهى عنه بعد فعله، فهذا جائز؛ لأنهما يصبحان أمرين مختلفين، فمثل الشيء إذا نهى عنه بعد فعله، لا يكون نهيا عنه، إنما هو نهى عن غيره ؛ إذ ليس يمتنع أن يكون مثل الطاعة في وقت معصية في وقت آخر، ومثل الحسن في وقت قبيحا في غيره[٣].

ونلاحظ في رد الباقلاني أنه يشترط في جواز الأمر بالشيء والنهى عنه شرطين: الأول – أن يقع الفعل المأمور به أو المنهي عنه أولا، ثم يتغير حكمه بعد فعله ووقوعه. الثاني – أن يكون الأمر بالشيء في غير وقت النهى عنه، والعكس.

فإذا ما توفر هذان الشرطان فجائز أن يؤمر بالشيء وينهى عنه.

فالنسخ إذا لا يتناول عين ما كان حقا حتى يجب انقلاب الحق باطلا والباطل حقا، وإنما يتناول مثل ما كان حقا، ولا يمتنع في المثلين أن يكون أحدهما حقا والآخر

---

(١) Camilla Adang, Muslim Writers on Judaism and the Hebrew Bible, p: ١٥٢ , وقارن الباقلاني: التمهيد، ص ١٨٥، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٧٧، الجويني، الإرشاد، ص ٣٤٢، الآمدي، أبكار الأفكار، ٤/ ١١٢.

(٢) الباقلاني، التمهيد، ص ١٨٤.

(٣) الباقلاني، التمهيد، ص ١٨٥.

باطلا، فإن دخول الدار قد يكون حقا حسنا بأن يكون عن إذن صاحبها، وقد يكون باطلا قبيحا بألا يكون عن إذن، مع أن الدخولين مثلان[١].

ويشفع الباقلاني رده السابق بمثال واقعي، مؤداه : أن الأكل والشراب والعلاج بالكي والقطع صواب حسن مصلحة عند الجوع والعطش وحدوث الأمراض، وفعل ذلك أجمع عند الشبع والري والصحة قبيح وسفه، فليس يمتنع أيضا عند جميع العقلاء أن تكون العبادات السمعية، مثل: الصوم والصلاة وترك العمل في السبت مصلحة في وقت، ومفسدة في غيره، وطاعة في وقت ومعصية وسفها في وقت آخر[٢].

يضاف إلى ذلك أن الشرائع ألطاف ومصالح، وما هذا سبيله فإنه يختلف بحسب اختلاف الأزمان والأعيان، فلا يمتنع أن يعلم القديم تعالى أن صلاح المكلفين في زمان في شريعة، وفي زمان آخر في شريعة أخرى، وهذا ظاهر فيما بينا، فإن من يدبر أمر ولده، ربما يعلم أن صلاحه في الرفق مرة وفي العنف أخرى، وذلك في الأولاد الكثيرة أظهر[٣].

البرهان الثاني: أن النسخ يستلزم البداء، وهذا لا يمكن تصوره في حق الله تعالى؛ لأنه علامة ودليل على الجهل[٤].

مناقشة الباقلاني:

يرى الباقلاني أن النسخ لا يوجب البداء للأسباب الآتية:

الأول – أن الله تعالى إنما نهى عن مثل ما كان أمر به في شريعة موسى، وأن يفعل ذلك في وقت غير وقت ذلك المفعول الأول، والنهى عن مثل الشيء في غير وقته ليس بنهى عنه، ويمثل الباقلاني لذلك بالعمل، فالنهي عن العمل في السبت ليس

---

(١) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٧٧– ٥٧٨.

(٢) الباقلاني، التمهيد، ص ١٨٥.

(٣) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٧٧، الآمدي، أبكار الأفكار، ٤/ ١٤٠، ابن القيم، الضوء المنير، ٢/ ٨٥– ٨٦.

(٤) Camilla Adang, Muslim Writers on Judaism and the Hebrew Bible, p: ١٥٤ , وقارن الباقلاني، التمهيد، ص ١٨٦، وانظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٧٦، الجويني، الإرشاد، ص ٣٤١، الآمدي، أبكار الأفكار، ٤/ ١١٢، ابن القيم، الضوء المنير، ٢/ ٨٤.

بنهى عن العمل في الجمعة أو غيره[١]، فالنسخ لا يتناول عين ما كان ثابتا، ولا المكلف الذي كان مكلفا بذلك الفعل في أغلب الأحوال[٢].

وهنا يشير الباقلاني إلى شرطين أساسيين في الفعل حتى لا يكون بداء، الأول– أن يكون النهي عن مثل ما أمر به، الثاني– اختلاف الوقت.

والباقلاني في هذا الصدد يتفق مع القاضي عبد الجبار، غير أن القاضي يجعل الشروط أربعة، إذ يرى أن البداء لا يكون بداء إلا عند اعتبار أمور، نحو: أن يكون المكلف واحدا، والفعل واحدا، والوقت واحدا، والوجه واحدا، ثم يرد الأمر بعد النهي أو النهي بعد الأمر، ولابد من اعتبار هذه الأمور الأربعة، حتى لو تغاير واحد منها خرج البداء عن أن يكون بداء[٣].

الثاني – أن نسخ الشيء قبل وقت فعله وقبل امتثاله جائز، ولا يوجب ذلك البداء، إذا علم الآمر به أن في إبقاء الأمر به مشقة داعية إلى ترك المكلف كل الواجبات، وأن تخفيف المحنة بالنهي عنه مصلحة ولطف في فعل المكلف لما بقي الأمر به، فيكون الأمر مصلحة، وإزالته قبل امتثاله مصلحة، غير أن النهي يتناوله على غير الوجه الذي يتناوله الأمر، فالنهى عنه لم يكن مع بقاء الأمر به، بل مع زوال الأمر به[٤].

الثالث – يحتج الباقلاني عليهم بأن الله تعالى قد يسقم الجسم بعد صحته ويؤلمه بعد إلذاذه، وهذا ليس بداءً عند اليهود، لأنهم يقولون إن الآلام إنما توقع بهم بعد التفضل باللذات على سبيل الجزاء، وذلك هو الصلاح لهم، فالتفضل في وقت باللذات أصلح لهم، والعقاب بعد ذلك الآلام على الإجرام أصلح لهم من اللذات، وليس هذا من قبيل البداء عند اليهود، فيلزمهم الباقلاني بأن الأمر بالشيء في وقت، والنهى عنه في وقت

(١) الباقلاني، التمهيد، ص ١٨٦.

(٢) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٨٥.

(٣) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٨٤– ٥٨٥.

(٤) الباقلاني، التمهيد، ص ١٨٦– ١٨٧، وانظر: ابن القيم، الضوء المنير، ٢/ ٨٥– ٨٦.

آخر ليس بداء، وهو يشبه الحالة السابقة، فيكون الأمر بالشيء في وقت مصلحة، والنهى عنه في وقت غيره مصلحة، فليس ثمة بداء أو تعارض[1].

يضاف إلى ما سبق وجه على سبيل الإلزام، مؤداه: أن موسى قد أتى بنسخ شرائع من قبله من الأنبياء، وهو مذهب جماعة منهم، فهلا اقتضى أن يكون قد بدا لله وظهر له من حال تلك الشرائع ما كان خافيا عليه، تعالى الله عن ذلك[2].

(1) الباقلاني، التمهيد، ص١٨٧- ١٨٨.

(2) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٧٩.

المبحث الثاني– دلائل نبوة محمدﷺ بين القرقساني والباقلاني

يستهل القرقساني حديثه عن نبوة محمد ﷺ بالتأكيد على قاعدة مؤداها: أن كل خبر يكون مخبره داعيا فيه إلى ما يحيله العقل ويفسده، لم يحتج أن يبحث عن أصله ولا عمن نقل عنهم[١]، وهذه القاعدة قد سبقه إليها سعديا الفيومي[٢]، فلعله أخذها عنه.

وينطلق القرقساني من هذه القاعدة إلى القول بفساد نبوة محمد ﷺ وخبره؛ ويبرهن على ذلك بما يلي[٣]:

* أن محمدا – من وجهة نظرة– دعا إلى ما يحيله العقل، وأتى بالمناقضات في دعوته، إذ إنه أثبت نبوة موسى عليه السلام، وحقق التوراة، وفيها أنها أبدية، ثم نقض ذلك بأن زعم أن شريعة التوراة قد نسخت.

* أن دانيال عليه السلام أخبر بأن النبوة تختم في بني إسرائيل ولا يبعث الله نبيا، إذ يقول "سبعون أسبوعا قضيت على شعبك وعلى مدينتك المقدسة، ...، ولختم الرؤية والنبوة"[٤]، فأخبر أن الوحي والنبوة تختم.

* أنه كيف يجوز أن يكون الله جل وعز قد علم أنه يريد أن ينسخ شريعة موسى وتوراته على يد نبي يرسله إلى جميع أهل الأرض، ولا يخبر بذلك على يد موسى عليه السلام ولا على يد غيره من سائر الأنبياء، مع أن موسى وغيره من الأنبياء قد أخبروا بما يريد أن يكون إلى آخر الدهور والأعصار، ومن ذلك: إخبار موسى بجلاء الأمة وتبديدها في أقاصي الأرض، ثم ما يكون من جمعها ورجعتها، حيث يقول: "إِنْ يَكُنْ قَدْ بَدَّدَكَ إِلَى أَقْصَاءِ السَّمَاوَاتِ، فَمِنْ هُنَاكَ يَجْمَعُكَ الرَّبُّ إِلهُكَ، وَمِنْ هُنَاكَ يَأْخُذُكَ"[٥].

فلو كان خبر محمد ونبوته صحيحة، لوجب أن يقدم خبره على كل خبر، ويكون ذكره والبشارة به أولى من ذكر كل أمر[٦].

---

(١) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٢.

(٢) الأمانات والاعتقادات، ص ١٣٢.

(٣) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٢– ٢٩٤.

(٤) سفر دانيال، ٩: ٢٤.

(٥) سفر التثنية، ٣٠: ٤.

(٦) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٥.

دلائل نبوة محمد ومناقشتها:

يذكر القرقساني أن المسلمين يبرهنون على صدق نبوة محمد بما أتى به من المعجزات[١]، وهذا ما أكده الباقلاني وغيره من مفكري الإسلام، حيث يذكر الباقلاني أن الدليل على إثبات نبوة محمد ﷺ هو ما ظهر على يده من الآيات الباهرة والمعجزات القاهرة والحجج الغيرة الخارقة للعادة والخارجة عما عليه العادة وتركيب الطبيعة، والله سبحانه لا يظهر المعجزات ولا ينقض العادات إلا للدلالة على صدق صاحبها وإيجاب الإقرار بنبوته والخضوع لطاعته والانقياد لأوامر ونواهيه[٢].

ثم يبين الباقلاني أن هذه المعجزات كثيرة، فمنها: القرآن الكريم الذي تحدى به العرب، بالإتيان بمثله، وحنين الجذع وكلام الذئب وانشقاق القمر، وغير الآيات، وقد علم أن مجيء مثل هذه الآيات من الخلق ممتنع متعذر، وأنه من مقدورات الخالق تعالى[٣].

ويشير الباقلاني إلى أن العلم بصحة هذه المعجزات وظهورها على يد محمد ﷺ كان من طريقين:

الأول- الاضطرار، وهذا ما يتعلق بالقرآن، فالعلم بظهور القرآن على يده ﷺ ومجيئه من جهته واقع للمسلمين ولمن خالفهم اضطرارا؛ لأن المسلمين واليهود والنصارى والمجوس وغيرهم مقرون بأن القرآن من قبل النبي ﷺ ، ومن جهته ظهر، بلا اختلاف بينهم في ذلك[٤].

وقد تناول القرقساني نبوة محمد، وركز حديثه على المعجزات التي ثبتت بها نبوته: معجزة القرآن الكريم، والمعجزات الحسية، وإذا ما استطاع القرقساني القدح في معجزاته التي ثبتت بها نبوته، تمكن من إبطال نبوته.

---

(١) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٨.

(٢) الباقلاني، التمهيد، ص ١٣٢، وانظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٦٨، الجويني، الإرشاد، ص ٣٢٤، ٣٣١، الآمدي، غاية المرام، ص ٣٤١.

(٣) الباقلاني، التمهيد، ص ١٣٢- ١٣٣.

(٤) الباقلاني، التمهيد، ص ١٣٣.

وفيما يلي تفصيل القول في آراء القرقساني ومناقشة الباقلاني له.

أولا- معجزة القرآن الكريم:

يذكر القرقساني أن المسلمين قد أثبتوا نبوة محمد بأنه أتى بمعجزة القرآن الكريم، فعجز العرب بفصاحتهم وبلاغتهم عن معارضته، وتحداهم محمد بذلك، ودعاهم إلى المعارضة، وجعل عجزهم عن ذلك دليلا علي صحة نبوته(١).

وقد ذكر الباقلاني أن من وجوه دلالة القرآن على صدق النبي ﷺ نظمه وبراعته، ووجه الدلالة من هذا الوجه، أن النبي ﷺ تحدى العرب بأن تأتي بمثله في براعته وفصاحته وحسن تأليفه ونظمه وإيجازه واختصاره، ودعاهم إلى ذلك وطالبهم به في أيام الموسم وغيرها مجتمعين ومتفرقين، فلم يستطيعوا ذلك، مع العلم بما هم عليه من عزة الأنفس وعظم الأنفة وشدة الحمية، والحرص على تكذيبه ﷺ وتشتيت جمعه وتفريق الناس من حوله، فلو كانوا مع ذلك قادرين على معارضته أو معارضة سورة منه، لسارعوا إلى ذلك، ولكان أهون عليهم وأخف من نصب الحرب معه ، وتحمل الأهوال والصبر على القتال؛ لأنه ﷺ مكنهم من تكذيبه من أمرين: أحدهما- أن العرب لن يأتوا بمثله ، والآخر – أنهم إن أتوا بذلك كانوا محقين، وكان من المبطلين(٢).

ويزيد هذا الوجه قوة إقدامُه ﷺ على الإخبار بذلك، وهو لا يعرف العرب كلها، ولا يحصى قبائلها ورجالها ونساءها، والفصاحة والبلاغة مبثوثة في رجالها ونسائها وعبيدها وإمائها وعقلائها ومجانينها، وقد علم ﷺ أنهم في اللغة والبلاغة قبله، وهو منهم تعلم، وهو عاقل، فلولا أنه قد تيقن أنهم لا يأتون بذلك لما أقدم على الإخبار بذلك، سيما والذي ادعاه أمر عظيم وخطب جسيم وهو النبوة، وحجته في ذلك كله هذه القرآن، والحجة به قائمة لا تأثير للأماكن في ذلك ولا للأزمنة(٣).

وفي صدف العرب وصرفهم عن هذا أجمع وعن تكلف معارضة سورة منه أو إيراد ما قل وكثر من ذلك، أعظم دليل على صدقه ﷺ(٤).

---

(١) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٨.

(٢) الباقلاني، التمهيد، ص ١٤١- ١٤٢، وانظر: القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ١/ ٨٥، ابن حزم، الفصل، ١/ ١٨٦- ١٨٧، الآمدي، أبكار الأفكار، ٤/ ٨٦.

(٣) القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ١/ ٨٥- ٨٦.

(٤) الباقلاني، التمهيد، ص ١٤٢- ١٤٣.

*** اعتراضات القرقساني حول معجزة القرآن ورد الباقلاني عليها:**

أثار القرقساني حول معجزة القرآن عدة اعتراضات للتدليل بها على أنه لا دليل فيها على صدق نبوة محمد؛ وفيما يلي بيان هذه الاعتراضات كما هي لدى القرقساني ورد الباقلاني عليها.

الاعتراض الأول- يذهب **القرقساني** إلى أن عدم قدرة الفصحاء من العرب علي معارضته في معجزة القرآن لا يجب أن يكون دليلا علي أنه معجزة، ولا دليلا علي نبوة محمد؛ لأنه قد يجوز أن يكون هو أفصح القوم وأبلغهم وأعلاهم طبقة في هذا الشأن؛ إذ الناس يتفاضلون في الفصاحة والبلاغة، فلم يفوا به ولم يستطيعوا معارضته[1].

يجيب **الباقلاني** عن هذا الاعتراض بعدة أجوبة:

أولها: أن القدر الذي يقتضيه التقدم والحذق في الصناعة قدر معروف لدى الفصحاء، لا يخرق العادة مثله، ولا يعجز أهل الصناعة والمتقدمون فيها عنه مع التحدي به والتقريع بالعجز والقصور؛ لأن العادة جارية بجمع الدواعي والهمم على بلوغ منزلة الحاذق المتقدم في الصناعة، وما أتى به النبي ﷺ من القرآن قد خرج عن حد ما يكتسب بالحذق، وعجز العرب عن معارضة مع اجتماع همهم ودواعيهم على ذلك، فيه دلالة وحجة على صدقة[2].

كما أنه يستحيل فيمن نشأ بين جماعة يتعاطون البلاغة ويتباهون الفصاحة أن يتعلمها ويأخذها منهم، ثم يبلغ فيها حدا لا يوجد في كلام واحد منهم، بل في كلام جماعتهم فصلٌ يساوي كلامه في الفصاحة أو يدانيه أو يقرب منه أو يشتبه الحال فيه[3]، فما من أحد يطلب فنا من الفنون إلا وله في ذلك تارات وطبقات، فأول ذلك أن يكون طالبا وسائلا عمن عنده هذا الأدب وهذا الفن من العلم والأدب، ثم يختلف إلى أهله ويصحبهم، فيكون تارة مبتدئا، ثم متوسطا، ثم ماهرا متقدما، وكل هذه الأحوال

---

(1) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٨، وقارن: الباقلاني، التمهيد، ص ١٤٤، ونص ما أورده الباقلاني عن اليهود قريب مما ذكره القرقساني؛ مما يشعر باطلاعه على رأي القرقساني، وهاكم نص الباقلاني: "قالت اليهود والنصارى: ما أنكرتم أن يكون ما أتى به النبي من جنس كلامهم، غير أنه كان أفصح وأوجز وأحسن نظما، وأن يكون ذلك إنما تأتى له بتقدمه في البلاغة عليهم وحسن فصاحته ولسنه، فبرعهم بذلك، وزاد فيه على جميعهم".

(2) الباقلاني، التمهيد، ص ١٤٤.

(3) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٩٣- ٥٩٤.

معروفة معلومة لأهل زمانه، لا يجوز أن يذهب عليهم، ولا يجوز أن يخفى ولا يكتم عن أحد كائنا من كان، ولو كان ذلك له ﷺ يوما واحدا أو ساعة واحدة، لعلم به الأولون والآخرون[١].

ثانيها– أن الرسول ﷺ قد نشأ مع العرب وبين أظهرهم، ولم ينفرد بمداخلة فصيح منهم ومتقدم في البراعة واللسن عليهم؛ لأن مثل ذلك لا يكتسب بتعلم وتدقيق ذكاء وفطنه وحيلة، ولو عرفوه بأنه كان خاطا أو كاتبا أو أنه صحب أهل الكتاب ونقلة السير وداخل أهل الأخبار وجالسهم، لصرحوا بذلك وأعلنوه وتمسكوا وتعلقوا به في تكذيبه ومعارضته، ولكنهم لم يفعلوا[٢].

ومن المعلوم أن من كان يختلف إلى تعلم علم ويشتغل بملابسة أهل صنعة لم يخف على الناس أمره ولم يشتبه عندهم مذهبه، وقد كان يعرف من يحسن هذا العلم وإن كان نادرا، وكذلك كان يعرف فيهم من يختلف إليه للتعلم، وليس يخفي في العرف عالم كل صنعة ومتعلمها، فلو كان منهم لم يخف أمره[٣].

ثالثها: أن القرآن لو كان من بعض النظوم التي يعرفها العرب، لعلموا ذلك وصنفوه تحت جنسه، ولن يخرج الحذق في الصنعة إلى أن يؤتي بغير جنسها وما ليس منها، وما لا يعرفه أهلها ، والحال أنهم قد طاشت عقولهم فيما أتي به، فعلم بذلك أن ما أتي به ﷺ ليس من جنس الحذق والتقدم في الصناعة في شيء[٤].

رابعها– أنه على فرض أن الله تعالي أتاح له هذا الحذق والتقدم في الصناعة ، وجمع له أسبابه ووفر دواعيه وهممه على تحصيله وعلم أن سيدعيه آية له وحجة على صدق نبوته ، ولم يجمع همم مخالفيه ومن تحداهم على فعل مثل ما أتاحه لهم ، صار ذلك آية من فعله وخرقا للعادة وجري مجرى سائر الآيات ، فالله تعالى لا ينقض العادة إلا للدلالة على الصدق ولو علم الله تعالى أنه كاذب فيما يدعيه ، لوفر الدواعي والهمم وجمعها على معارضته ، لكي يبطل حجته ويزيل شبهته[٥].

---

(١) القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ١/ ٨٧– ٨٨.

(٢) الباقلاني، التمهيد، ص ١٤٢– ١٤٣.

(٣) الباقلاني، إعجاز القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، ، ص ٣٥.

(٤) الباقلاني، التمهيد، ص ١٤٥.

(٥) الباقلاني، التمهيد، ص ١٤٥– ١٤٦.

فالباقلاني في هذا الرد يرسخ مبدأ مهما في المعجزات، وهو أن الله تعالي إذا علم كذب مدعيها، فلابد من أن يجمع الهمم ويوفر الدواعي على معارضته والإتيان بمثل ما أتي به ، وبما هو أبلغ منه ، لكي يبطل حجته ودعواه ، ويزيل شبهته ؛ حتى لا يلتبس الحق بالباطل.

ونلاحظ أن هذا الجواب يعتمد على الجدل والافتراض، بمعنى أن صاحبه لا يسلم به ، وإنما قال به تنزلا ومسامحة مع الخصم ، والتأكيد على أن حجة الخصم فيها دليل وحجة على نفسه، فالقائلون بالصرفة يلزمهم القول بإعجاز القرآن أيضا.

وينتهي الباقلاني من هذه الأجوبة إلى أن إنزال هذا الكلام المعجز عليه ﷺ واضطراره إلى إجراء لسانه به أو خلق لطيفة يتمكن بها من إدراك معرفة هذا النظم ورصفه وبيانه من أظهر الآيات وأبين الدلالات، والله تعالى لا يظهر الآيات إلى للدلالة على صدق الرسل عليهم السلام[1].

الاعتراض الثاني– يرى **القرقساني** أنه إذا كان محمد مبعوثا إلي جميع الخلق، فإنما كان يجب أن يأتي بآية وبرهان معجز للجميع، والقرآن لا يعلم إعجازه سائر الأمم غير العرب من العجم وغيرهم ممن لا يفهمون اللغة العربية، بل هناك من العرب من لا يعلم أنه معجز، كما قد يسمعون كثيرا من الشعر والخطب، فلا يكون عندهم معجزا[2].

يجيب **الباقلاني** عن ذلك بأن العجم إذا فتشوا وبحثوا، علموا أن العرب كانوا أفصح الناس وأقدرهم على نظم الكلام العربي وأنهم النهاية في هذا الباب، وأنهم أحرص الناس على تكذيبه، على الرغم من أنه ما كان يتلو من قبله من كتاب ولا يخطه بيمينه، ومع ذلك كله، تحداهم بمثله أو بمثل سورة منه مجتمعين ومفترقين، فعجزوا عن ذلك[3].

أما طريقة معرفة العجم بإعجاز القرآن، فإن الباقلاني يرى أنه لا يتهيأ لهم أن يعرفوا ذلك إلا بأن يعلموا أن العرب قد عجزوا عن ذلك، فإذا عرفوا ذلك، تبينوا أنهم عاجزون عنه، وإذا عجز أهل ذلك اللسان، فهم عنه أعجز، وكذلك العربي الذي لم يبلغ

---

(1) الباقلاني، التمهيد، ص ١٤٣.

(2) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٨– ٢٩٩، وقارن الباقلاني، التمهيد، ص ١٥٤، وملخصها عنده :" أنه كيف لزمت حجة القرآن العجم من الهند والترك ، وهم لا يعرفون أن ما أتي به معجز".

(3) الباقلاني، التمهيد، ص ١٥٤.

الحد في الفصاحة فهو كالأعجمي في أنه لا يمكنه أن يعرف إعجاز القرآن إلا بمثل ما يعرف به الفارسي ذلك، فأما من كان قد تناهى في معرفة اللسان العربي ووقف على طرقها ومذاهبها، فليس يخفى عليه إعجاز القران، كما يميز بين جنس الخطب والرسائل والشعر، وكما يميز بين الشعر الجيد والرديء والفصيح والبديع والنادر والبارع والغريب(١).

فالباقلاني يدلل على إعجاز القرآن للعجم بأن العرب الفصحاء أصحاب الصنعة قد عجزوا عن معارضته، فكان معجزا لهم، فمن باب أولى يكون العجم وغيرهم ممن ليس بفصيح عاجزين عن معارضته، فيكون معجزا لهم بطريق الأولى.

وهذا ما أشار إليه القاضي عبد الجبار، فقد ذكر أن هناك طريقين أحدهما تفصيلي والآخر إجمالي، حيث يقول: "العلم بذلك على وجهين: أحدهما علم تفصيل، والآخر علم جملة، والعرب علموا ذلك على سبيل التفصيل، والعجم علموه على سبيل الجملة، وطريقته أن محمدا ﷺ تحدى العرب بمعارضته فلم يمكنهم الإتيان بمثله، فلولا كونه معجزا دالا على نبوته، وإلا لما كان ذلك كذلك"(٢).

وينتقل الباقلاني إلى طريق آخر في بيان وجه إعجاز القرآن للعجم وهو الطريق الإلزامي، ومؤداه: أنه كما أن حجة ومعجزة موسى وعيسى عليهما السلام قائمة على من ليس بساحر ولا طبيب، فكذا حجة ومعجزة محمد في القرآن قائمة على العجم(٣).

الاعتراض الثالث– يثير **القرقساني** اعتراضا آخر مفاده: أن قول المسلمين أن العرب لم يعارضوه دعوى لم تصح، ولم يقم عليها برهان، وإنما هذا خبر عن محمد، وما الذي ينكر أن يكونوا قد عارضوه بمعارضات عديدة، فلما تم له الأمر، وانعقدت الدولة، تُتُبِّعت تلك المعارضات فأحرقت وأبطلت؛ لأنها لم تكن قد انتشرت ولا كثرت، مثلما حدث لمعارضات مسيلمة(٤).

---

(١) إعجاز القرآن، ص ١٧١، وانظر: ابن حزم، الفصل، ١/ ١٩٤، الآمدي، أبكار الأفكار، ٤/ ١٣٢.

(٢) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٩٤.

(٣) الباقلاني، التمهيد، ص ١٥٤.

(٤) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٩، وقارن: الباقلاني، التمهيد، ص ١٤٦، القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ٢/ ٣٧٣، ابن حزم، الفصل، ١/ ١٨٨، الآمدي، أبكار الأفكار، ٤/ ١١٠.

يرد **الباقلاني** على هذا الاعتراض من عدة وجوه:

الأول- أنه لو عارضه العرب، لعلم نقله وذكره وذكر المعارض له، ولوجب بمستقر العادة أن يغلب إظهاره على طيه وكتمانه، حتى يكون العلم بالمعارض كالعلم بالقرآن؛ لأنه لابد من تحدثهم به إذا خلوا وجالسوا من يأمنون سيفه، كما يجب أن تُعلم الأسباب الحاملة على الكتمان والمنع، وهذا ظاهر[١].

فإنه لا يجوز في حادثتين عظيمتين تحدثان معا، وكان الداعي إلى نقل أحدهما كالداعي إلى نقل الأخرى أن تخص إحداهما بالنقل، بل الواجب أن ينقلا جميعا أو لا ينقلا، فأما أن ينقل أحدهما دون الأخرى، فلا. فكذلك كان يجب مثله في المعارضة لو كانت أن تنقل إلينا كما نقل القرآن، فلما لم تنقل، دل على أنها لم تكن أصلا. والداعي إلى نقل المعارضة أقوى[٢].

وقد شبه الباقلاني هذا بأحوال المعارضين مع سلاطينهم، ففي مستقر العادة يتحدث الناس بعيوب سلاطينهم ومذموم خصالهم، وإن لم ينقل ذلك نقلا ظاهرًا، وإن كنا لا نعلم وجود المعارضة للقرآن، سقط ما قالوه[٣].

ومن المعلوم لدى الجميع أن الدول والممالك لا تغطي على الأمور التي قد كانت وقعت، ولا يطمع عاقل في كتمان ما هذا سبيله وإن ضره ظهوره، وساءه انتشاره، وأسقط من قدره[٤]، فهذا أمر لا يقدر على ضبطه والمنع منه أحد، لا سيما مع انخراق الدنيا وسعة أقطارها من أقصى السند إلى أقصى الأندلس، فلو أمكنت معارضته ما تأخر عن ذلك من له أدنى حظ من استطاعة عند نفسه على ذلك ممن لا بصيرة له في الإسلام في شرق الأرض وغربها[٥].

الثاني- أنه لو كان الخوف من السيف مانعا من نقلهم المعارضة، لمنع ذلك أيضا من دعوى المعارضة نفسها، بل لكان منعه من المعارضة أولى وأقوى من منعه لنقلها، فإذا لم يمنع الخوف من القول بالمعارضة، فكيف يمنعهم الخوف من بيانها[٦].

---

(١) الباقلاني، التمهيد، ص ١٤٦.

(٢) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٨٨ وما بعدها.

(٣) الباقلاني، التمهيد، ص ١٤٦، وانظر: القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ٢/ ٣٧٢، الآمدي، أبكار الأفكار، ٤/ ٦٥.

(٤) القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ٢/ ٣٧٣- ٣٧٤.

(٥) ابن حزم، الفصل، ١/ ١٨٩.

(٦) الباقلاني، التمهيد، ص ١٤٦- ١٤٧.

الثالث– أنه لو ثبت المنع من نقل المعارضة كما ادعى اليهود والنصارى، لجاز لمخالفيهم أن يدعوا أن موسى وعيسى عليهما السلام قد عورضا في معجزاتهما، وأن الخوف من السيف منع من نقل ذلك، فإن لم يجب هذا، لم يجب ما قالوه من كتمان معارضة القرآن بالسيف[١].

مع الأخذ في الاعتبار أن الأمر في معجزة موسى عليه السلام أقرب إلى التلبيس من غيرها؛ لأن في توراتهم أن السحرة عملوا مثل ما عمل موسى عليه السلام، وهذا الاعتراض – حسب تعبير ابن حزم– هو على سبيل إبطال الكواف، لا سبيل من أقر بشيء منها[٢].

والباقلاني يسلك هنا مسلك الإلزام، وهو ما فعله ابن حزم أيضا، فهو لا يقول بصحة معارضة المخالفين لمعجزات موسى وعيسى، ولكنه يقلب الأمر على اليهود والنصارى حتى يلزمهم، فإذا امتنع صحة المعارضة وكتمانها في حق موسى وعيسى عليهما السلام، فكذا الحال بالنسبة لمحمد ﷺ.

وهذه طريقة يعتمد عليها الباقلاني في رده على جميع اعتراضات المخالفين، وإن لم يكن يسلم ويعتقد بما يذكره في هذا المسلك الإلزامي، فهو مجرد مسلك لإفحام الخصم، وليس لبناء الفكر والاعتقاد، أو هو كما يقول ابن حزم: "وهذا الاعتراض هو على سبيل إبطال الكواف، لا سبيل من أقر بشيء منها"[٣].

الاعتراض الرابع– يرى **القرقساني** أنه لو صح أن العرب لم يعارضوه، فإن ذلك لم يكن لعجز منهم، فربما ظنوا أن المعارضة تحتاج إلى فكر وإلى زمان، وأنهم إن عارضوه، وكثرت المنازعة، رجع الأمر إلى السيف، فإذا كان الأمر على هذا، كان الاشتغال بالمعارضة لا معنى له، فتركوا المعارضة لهذه العلة[٤].

يرد **الباقلاني** عليهم بأنه لو كان في قدرة القوم التكلم بمثل القرآن، لأتوا به مع نصب الحرب أيضا، كما أنهم كانوا يأتون مع ذلك بالشعر والخطابة والرسائل، وفي

---

(١) الباقلاني، التمهيد، ص ١٤٧.

(٢) ابن حزم، الفصل، ١/ ١٨٨– ١٨٩.

(٣) ابن حزم، الفصل، ١/ ١٨٨– ١٨٩.

(٤) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٩، وقارن الباقلاني: التمهيد، ص ١٤٩، وملخص رأي اليهود كما ذكر الباقلاني: "أن القوم انصرفوا عن معارضة القرآن، لا لعجز منهم عن ذلك، بل لاعتقادهم أن السيف أنجع في أمر محمد ﷺ وأحسم لشبهته"، وانظر: الآمدي، أبكار الأفكار، ٤/ ١٠٩.

تركهم ذلك دليلٌ على بطلان قولهم وشبهتهم[١]، فعدولهم عن معارضته، لا لوجه سوى عجزهم عن الإتيان بمثله[٢].

فلو أن العرب قدروا على المعارضة، لكانت أسهل من استئصال محمد ﷺ ومكانه في العرب، ولا يليق بالعاقل البالغ الكامل العقل العدول عن السهل إلى الأمر الصعب، إلا إذا لم يرتفع غرضه بالأمر السهل، فحينئذ يعذر في العدول عنه إلى ما هو أصعب منه، فلما اشتغلوا بالمقاتلة وأبوا إلا المحاربة، تبين عجزهم وقصورهم عن المعارضة[٣].

فما ذكره القرقساني من عدول العرب عن المعارضة بالكلام إلى السيف إنما هو على خلاف المألوف المعروف من عادة العقلاء وأهل العرف في العدول عن معارضة من تحدّى بأمر إلى مقابلته ومخاصمته[٤].

الاعتراض الخامس– يسوق القرقساني اعترضا جديدا حول إعجاز القرآن مفاده: أن معجزة القرآن لا تتم وتصح إلا بفعل العرب، فهذا دليل فقير، لأنه لا يتم إلا بغيره، وكان الأولى الإتيان ببرهان غني بنفسه، لا يحتاج فيه إلا غيره[٥].

وهذا الاعتراض غير مقنع؛ لأن مفكري الأديان يتفقون على أن الدليل على صدق الأنبياء هو المعجزات[٦]، والمعجز من شروطه تحدي النبي من أرسل إليهم[٧]، أي لا تتم المعجزة إلا بفعل الغير، وهو عجز الأقوام عن الإتيان بمثل ما تحداهم به النبي، وبيان ذلك: أن موسى عليه السلام جاء في زمان سحرة وسحر، فتحداهم بقلب العصا حية، وعيسى عليه السلام جاء في زمان طب ومداواة، فأحيا الموتى وأبرأ الأكمه، وكذلك نبينا محمد ﷺ جاء في زمن الفصاحة والبلاغة، فتحداهم بالقرآن الكريم[٨].

---

(١) الباقلاني، التمهيد، ص ١٤٩– ١٥٠.

(٢) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٨٦.

(٣) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٩٠– ٥٩١، ص ٥٨٨.

(٤) الآمدي، أبكار الأفكار، ٤/ ١٣٥.

(٥) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٢٩٩– ٣٠٠.

(٦) انظر: ابن كمونة، تنقيح الأبحاث، ص ٧، ابن ميمون، دلالة الحائرين، ٢/ ٣٩٠، ٣٩٨، الباقلاني، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق:محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية،١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص٥٨، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص٥٧٦، الجويني، الإرشاد، ص ٣٢٤.

(٧) الباقلاني، التمهيد، ص ١٤١، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٥٧١، الجويني، الإرشاد، ص ٣١٣،

(٨) الباقلاني، الإنصاف، ص ٥٨– ٥٩.

٢-المعجزات الحسية:

يذكر القرقساني أن المسلمين يبرهنون على نبوة محمد بالمعجزات الحسية التي فعلها[١]، والطريق للعلم بهذا النوع من المعجزات، هو النظر والاستدلال، فهذا الطريق يعلم به المعجزات الحسية، مثل: تسبيح الحصى وحنين الجذع وانشقاق القمر[٢].

أما الدليل على صحة ظهور هذه المعجزات الحسية على يديه كما يرى الباقلاني، فهو أنها قد نقلت عن النبي ﷺ في جميع أعصار المسلمين، ولم تخلُ الأمة في زمن من الأزمان من ناقلة لها، وقد أذيعت في الصدر الأول، ورويت حيث سمع روايتها مشاهدو النبي ﷺ ومعاصروه ، وقد قرنها ناقلوها بما يدل على صدقهم، فأضافوها إلى مشهد مشهود[٣].

يضاف إلى ذلك أنه قد عُلم بمستقر العادة امتناع إمساك مثل ذلك العدد الكثير عن إنكار كذب يُدّعى عليهم ويضاف إلى سماعهم ومشاهدتهم ، فضلا عما هم عليه من نزاهة الأنفس وجلالة القدر والتدين بتحريم الكذب والذم له، فلو كانوا عالمين بكذب ما ادعاه النقلة عليهم، لسارعوا إلى إنكاره وتكذيب ناقله وذمه وإعلام الناس كذبه، وكما يستحيل في موضع العادة على نقلة السير والوقائع والبلدان الكذب فيما نقلوه، فكذلك الأمر بالنسبة لنقلة معجزات النبي ﷺ، فدل إمساك الصحابة عن تكذيب ما نقل من هذه المعجزات في حضورهم ومشاهدتهم على صدق حدوثها ووقوعها، وهذه دلالة ظاهرة وحجة قاهرة على صحة نقل هذه المعجزات والأعلام وصدق رواتها، وإن قصروا عن حد أهل التواتر[٤].

اعتراضات القرقساني على المعجزات الحسية ورد الباقلاني عليه:

بعد أن ذكر القرقساني أن من الدلائل على صدق نبوة محمد عند المسلمين هو المعجزات الحسية، انتقل إلى بيان عدم صحتها وإثارة الشبهات والاعتراضات حولها، ومن ذلك:

---

(١) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٣٠٠.

(٢) الباقلاني، التمهيد، ص ١٣٤.

(٣) الباقلاني، التمهيد، ص ١٣٤– ١٣٥، وانظر: الآمدي، غاية المرام، ص ٣٥٧.

(٤) الباقلاني، التمهيد، ص ١٣٦.

الاعتراض الأول- يذهب القرقساني إلى أنه كيف يكون لمحمد معجزة، وهو لم يذكر في كتابه أنه فعل معجزة[1]، بل إنه يتبرأ من ذلك، ويعتذر منه في غير موضع، فمن ذلك قوله: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَ﴾ سورة الإسراء: ٥٩، فهذه الآية تصرح بأنه لم يأت بآية[2].

يرد **الباقلاني** على هذا الاعتراض بأن الآية وردت في سياق التماس المخالفين آية من الرسول غير التي أتى بها، فقوله تعالى "وما منعنا أن نرسل بالآيات" يعني التي سألوها[3]، فإنه إنما عنى تعالى بذلك الآيات المشترطة في الرقي إلى السماء وأن يكون معه ملك وما أشبه، وهذا ليس على الله تعالى شرط لأحد[4].

الاعتراض الثاني- يذكر القرقساني أن محمدا يقول: "﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ﴾ سورة العنكبوت: ٥١، ويستنتج من هذه الآية أنه لو كان هناك معجزة غير الكتاب، لأضاف إلى هذا القول تلك المعجزات[5].

يرى **الباقلاني** أن الآية السابقة لا تنفي وجود معجزات أخرى غير القرآن، وإنما تخبر أن الكتاب آية من آياته وعلم من أعلامه، وأن ذلك يكفي في الدلالة، ويقوم مقام معجزات غيره وآيات سواه من الأنبياء صلوات الله عليهم[6].

الاعتراض الثالث- يتعلق هذا الاعتراض من وجهة نظر القرقساني بأن نقل هذه المعجزات لم يبلغ حد التواتر، وهذا من وجهين[7]:

الأول- أن المنقول عنهم الذين شاهدوا فعل هذه المعجزات فئة يسيرة ونفر قليل.

الثاني- أن خبر المعجزات لم يوجد إلا في المغازي، والمغازي لم يروها إلا محمد بن إسحاق.

---

(1) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٣٠٠.

(2) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٣٠٠.

(3) التمهيد، ص ١٤٨- ١٤٩.

(4) ابن حزم، الفصل، ١/ ١٩٣.

(5) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٣٠١.

(6) إعجاز القرآن، ص ١٤.

(7) القرقساني، الأنوار والمراقب، ص ٣٠٠- ٣٠١، وقارن الباقلاني، التمهيد، ص ١٦٢، الآمدي، أبكار الأفكار، ٤/ ١٣٠، غاية المرام، ص ٣٤٩.

يبدأ الباقلاني مناقشة هذا الاعتراض الخاص بنقل المعجزات بالحديث عن طريقة إثبات صحة المعجزات عند اليهود، فيذكر أن طريقتهم في إثبات صحتها هي نقل اليهود خلفا عن سلف، وهم يرون أن ناقليها قوم بهم تقوم الحجة، لما هم عليه من كثرة العدد، وتفرق الدواعي والهمم وتباين الأوطان وتباعد الديار واختلاف المذاهب، وهذا أسباب تحيل التواطؤ والاجتماع على الكذب، فالكذب ممتنع على مثلهم في نقل معجزات موسى، فوجب العلم بصحتها، وإن أنكرها المجوس والبراهمة والملحدين وأهل التنجيم وغيرهم من الجاحدين لنبوته، وهذا ينقض كون النقل موجبا للعلم، لأنه إذا استوى أول الخبر وآخره وطرفاه ووسطه، ثبتت صحته ووجب العلم بصدق نقلته، وإن خالف في ذلك مخالفون[١].

وهذه الردود التي ذكرها الباقلاني بدقة وأمانة عن اليهود في إثبات نبوة موسى قد استخدمها في إلزام اليهود بالتصديق والإقرار بنبوة محمد ﷺ، فذكر أن الدليل على صحة نبوة محمد ﷺ هو ما أتى به من الأعلام الباهرة والبراهين اللائحة، وقد نقلها المسلمون خلفا عن سلف مع كثرة عددهم وتنافر طباعهم وتباين أغراضهم ودواعيهم واختلاف آرائهم ومذاهبهم وتفرق أوطانهم، وغيرها من أسباب تحيل اجتماعهم وتواطؤهم على الكذب، فيكون هذا النقل شبيها بنقل أعلام موسى ومعجزاته، فوجب القضاء بنبوة محمد ﷺ ، كما وجب – فيما سبق – القضاء بنبوة موسى عليه السلام بالدلائل والطرق ذاتها[٢].

وإن سُلِّم أنها آحاد، فإن عموم ورودها يوجب العلم بصدور المعجزات عنه وظهور الخوارق عنه جملة كما نعلم بالضرورة شجاعة عنتر وكرم حاتم لكثرة ما رواه النقلة عنهما من أحوال مختلفة تدل على كرم هذا وشجاعة هذا وإن كان نقل كل حالة منهما نقل آحاد لا نقل تواتر[٣].

ثم ينتقل الباقلاني إلى مناقشة اعتراضات القرقساني بأن نقلة هذه المعجزات فئة يسيرة، فيجيب عنها بجواب إلزامي، مفاده: أنه قد يكون السلف الذين نقلوا معجزات

---

(١) الباقلاني، التمهيد، ص ١٦١– ١٦٢.

(٢) الباقلاني، التمهيد، ص ١٦٢، وانظر: ابن حزم، الفصل، ١/ ١٤٣.

(٣) الآمدي، غاية المرام، ص ٣٥٧.

موسى قلة ونفرا يجوز على مثلهم الكذب أيضا، فلذلك لم يجب ثبوتها لدى البراهمة والمجوس وغيرها[1].

ويخلص الباقلاني من المناقشات السابقة إلى صحة نقل معجزات محمد ﷺ، وصدقها؛ نظرا لتوفر شروط صحة نقل الأخبار في ناقليها كما هو الحال لدى معجزات موسى عليه السلام عند اليهود، ومن ثم تثبت صحة دلالتها على نبوته ﷺ، ويبطل رأي القرقساني الذي ينكر صحة نقل المعجزات الحسية وما يترتب عليه من إنكار نبوة محمد ﷺ.

(1) الباقلاني، التمهيد، ص ١٦٢.

الخاتمة

إن مناقشة قضية النسخ بين متكلمي اليهودية والإسلام، وبخاصة عند القرقساني والباقلاني قد كشفت لنا عن النتائج الآتية:

* أن جدل المسلمين مع اليهود حول النسخ وغيره من القضايا يبرز للجميع تسامح الإسلام مع المخالفين وحفظ حقهم في التعايش والحرية الاعتقاد والفكر في ظل قوته وحكمه وسطوته، فقد عاش القرقساني وجادل المسلمين في مدينة بغداد مركز الدولة الإسلامية آنذاك، ولم يمنع من نقد الإسلام وعقائده.

* برهنت هذه القضية على تطور علم الكلام في الإسلام ومسايرته للواقع وحيويته، فقد ناقش قضايا واقعية برزت في البيئة الإسلامية، مبتعدا عن القضايا المفتعلة أو الزائفة.

* اتضح من تناول آراء القرقساني أنه كان ملما بعقيدة المسلمين في نبوة محمد ﷺ ودلائلهم على صدقها، وخاصة ما يتعلق بالمعجزات.

* تناول القرقساني مسألة النسخ بشيء من التفصيل عن سابقيه من مفكري اليهود وبخاصة سعديا الفيومي، وكان جريئا عنه في مناقشتها.

* أثار القرقساني شبهات عميقة حول النسخ ودلائل نبوة محمد ﷺ، ظلت مصدرا أساسيا لكل من رام إنكار نبوة محمد ﷺ؛ مما يبرز قوة عقله وبراعته في مجادلة المخالفين.

أما الباقلاني فنستنتج من آرائه ومناقشاته وردوده ما يلي:

* أنه كان على دراية كبيرة وإلمام واسع بحجج القرقساني وشبهاته التي أثار حول النسخ والنبوة، ليس هذا فحسب، وإنما استطاع الوقوف على حجج أخرى لم يذكرها القرقساني ورد عليها وفندها، ومصدره في ذلك المناقشات الشفوية مع اليهود.

* تميز عرض الباقلاني ووصفه لحجج اليهود بالأمانة والدقة، وقد ظهر هذا من خلال مقارنة ما قالوه بما ذكره عنهم، ونسبه إليهم.

* يعد الباقلاني أول متكلم يجادل اليهود في مسألة النسخ والنبوة بشيء من التفصيل، يعكس تمكنه وسعة اطلاعه؛ مما يبرز دوره في تطور علم الكلام في وقت مبكر، وهذا لا ينفي دور سابقيه من أمثال النظام والمسعودي في تلك المسألة، غير أن مناقشاتهم كانت موجزة ومختصرة.

* امتازت ردود الباقلاني ونقده لحجج اليهود بقوتها واتساقها العقلي ومتانتها؛ مما وجدنا نظيرا لها في مصنفات معاصره المعتزلي القاضي عبد الجبار؛ مما يشعر بأهميتها، وإن كان إثبات أيهما أسبق من الصعوبة بمكان.

* تفرد الباقلاني عن معاصره القاضي عبد الجبار بمناقشة شبهات اليهود حول معجزات النبي ﷺ ووجه دلالتها على نبوته، وتميزت ردوده بقوة الحجة والإقناع.

* اعتمد الباقلاني في بعض ردوده وانتقاداته لحجج اليهود على مسلك الإلزام، وهو مسلك لإفحام الخصم فقط، فإن الخصم إذا لم يقتنع بالرد، لجأ الناقد إلى إلزامه بمثل قوله، وهذا أدعى لإقامة الحجة عليه، ولهذا لا يلجأ إليه الباقلاني مباشرة، بل يذكره إذا أحس أن الخصم لن يسلم بردوده.

* أثَّر الباقلاني في متأخري المتكلمين بأن ألحقوا مسألة النسخ بكتبهم الكلامية ودرسوها في باب النبوات، فالفضل في ذلك يرجع للباقلاني؛ إذ لم يتناولها أحد قبله، فلم يتطرق إليها الأشعري في كتبه، ولم يعرض لها الماتريدي في مؤلفاته، وهما من علماء القرن الرابع الهجري.

المصادر والمراجع

أولا- المصادر والمراجع العربية:

*** الآمدي: علي بن أبي علي:**

- أبكار الأفكار في أصول الدين، تحقيق: د. أحمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

- غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: د. حسن الشافعي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، ٢٠١٠م.

*** الباقلاني: محمد بن الطيب:**

- إعجاز القرآن،تحقيق: السيد أحمد صقر،دار المعارف بمصر،الطبعة الثالثة.

- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق:محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية،١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- التمهيد صححه ونشره: الأب: رتشرد يوسف مكارثي، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٧م.

*** الجويني: عبد الملك بن عبد الله** ، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق وتعليق: د. محمد يوسف، علي عبد المنعم، مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

*** ابن حزم: علي بن أحمد**، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: د. محمد نصر، د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل- بيروت.

*** رينان: إرنست**، ابن رشد والرشدية، نقله إلى العربية: عادل زعيتر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٧م.

*** السيد: د. محمد صالح:**

- أصالة علم الكلام، دار الثقافة، ١٩٨٧م.

- مدخل إلى علم الكلام، دار قباء للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.

*** الشهرستاني: محمد بن عبد الكريم**، الملل والنحل، تحقيق : محمد سيد كيلاني، دار المعرفة- بيروت، ١٤٠٤ه.

*** صبحي: د. أحمد محمود**، في علم الكلام، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

*** فايدا: جورج**، مقدمة للفكر اليهودي في العصر الوسيط، ترجمة: د. علي سامي النشار، عباس الشربيني، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٧٢.

*** فرغل: يحيى هاشم**، عوامل وأهداف نشأة علم الكلام في الإسلام، مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

* **الفيومي: سعديا**، الأمانات والاعتقادات، بدون بيانات.

* **القرقساني: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق**، الأنوار والمراقب، بدون بيانات.

* **ابن القيم**، الضوء المنير على التفسير، جمعه: علي الحمد المحمد الصالحي، مؤسسة النور، الرياض.

* **ابن كمونة: سعد بن منصور**، تنقيح الأبحاث تنقيح الأبحاث للملل الثلاث: اليهودية- المسيحية- الإسلام، دار الأنصار، الطبعة الثانية.

* **متز: آدم**، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تعريب: محمد عبد الهادي أبو ريدة، أعد فهارسه: رفعت البدراوي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الخامسة.

* **المسعودي**، التنبيه والأشراف، عني بتصحيح: عبد الله إسماعيل الصاوي، مكتبة الصاوي للطبع والنشر، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

* **ابن ميمون: موسى**، دلالة الحائرين، عارضه بأصوله وترجم نصوصه وقدم له: د. حسين آتاي، مكتبة الثقافة الدينية.

* **النشار: د. علي سامي**، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، الطبعة التاسعة.

* **الهمداني: القاضي عبد الجبار:**

- تثبيت دلائل النبوة،

- شرح الأصول الخمسة، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين، تحقيق وتقديم: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة.

* **اليسوعي: الأب لويس شيخو**، مقالات دينية قديمة لبعض مشاهير الكتبة النصارى، مطبعة الآباء اليسوعيين- بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٢٠م.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

* **Adang :Camilla,** Muslim Writers on Judaism and the Hebrew Bible From Ibn Rabban to ibn Hazm, Nijmegen, ١٩٩٣.

* **Ben Shammai**: Haggai, Jewish thought in Iraq in the ١٠th century, Judaeo Arabic studies.

* **Brunschvig :Robert**, L'argumentation d'un theologien musulman du X' siecle contre le Judaisme, Homenaje aMillas- vallicrosa, Barcelona, ١٩٥٤.

* Encyclopaedia Judaica, Editor in Chief :Fred Skolnik, Thomson Gale USA, Second Edition, ١٩٤٥.

* **Sklare :David**, Mu'tazılı trends in Jewish theology - a Brief Survey, İslâmî İlimler Dergisi, Yıl ١٢, Cilt ١٢, Sayı ٢, Güz ,٢٠١٧.